دورة التمويل الإسلامي: العقود والصكوك والحوكمة الشرعية للمديرين

14 – 18 يونيو 2027

Residence Inn by Marriott Sheikh Zayed Road - دبي

دورة التمويل الإسلامي: العقود والصكوك والحوكمة الشرعية للمديرين

المرجع: 37798_804 **التاريخ:** 14 – 18 يونيو 2027 **المكان:** دبي - Residence Inn by Marriott Sheikh Zayed Road **الرسوم:** GBP 4000

ملخص البرنامج

التمويل الإسلامي محور دورة تدريبية تمتد أسبوع للمديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وأعضاء مجالس الإدارة، ويخرج منها كل مشارك بحزمة مراجعة للمنتج والحوكمة لخط تمويل واحد. تحتاج المؤسسات التي تقدم التمويل المتوافق مع الشريعة أو تستخدمه إلى الحكم على عقود وصكوك وترتيبات رقابة تبدو مألوفة، لكنها تخضع لقواعد مختلفة في المخاطر والملكية والعوائد. وينتقل البرنامج من المبادئ إلى تشخيص العقود، ثم إلى تصميم هياكل الصكوك والحوكمة، ويطبق كل أداة على حالة واحدة. تقدم مارس للتدريب المملكة المتحدة هذا البرنامج في التمويل الإسلامي لمجموعات من منظمات مختلفة.

المبررات المؤسسية

تجمع المصارف وشركات التأمين والشركات التجارية والجهات العامة أموالها وتوظفها اليوم عبر هياكل إسلامية. وقد تؤخر القراءة الضعيفة للعقد أو الثغرة في الحوكمة إطلاق منتج، أو تفرض إعادة بيان الإيرادات، أو تضعف ثقة المودعين والمستثمرين. ويتخذ المدير القادر على اختبار الهيكل قبل اعتماده قرارات أسرع وأكثر أمانا.

- اعتماد المنتجات: يتسارع حين تفحص خصائص العقد على المبادئ الشرعية قبل عرضه على اللجنة.
- متانة التمويل: تقوى حين تطابق شروط الصكوك وأدوات السيولة الأصول القائمة خلفها.
- ثقة أصحاب المصلحة: تنمو حين تكون أدوار الحوكمة وخطوط الرفع واضحة ومختبرة.

المبادئ والأساس المعرفي

- المعايير الشرعية الصادرة عن AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: تبين الأحكام الخاصة بكل نوع من العقود، وتطبق في الجلستين 1 و2 على تشخيص العقود.
- معايير المحاسبة المالية الصادرة عن AAOIFI: ترشد تسجيل المعاملات الإسلامية والإبلاغ عنها، وتطبق في الجلسة 3 على معالجة الصكوك والإيرادات.
- معيار IFSB-10 مجلس الخدمات المالية الإسلامية في الحوكمة الشرعية: يحدد أدوار مجلس الإدارة والهيئة الشرعية ووظائف الرقابة، ويطبق في الجلسة 4 على خريطة الحوكمة.
- معيار IFSB-15 في كفاية رأس المال: يوجه قراءة رأس المال والتعرض للمخاطر في المؤسسات الإسلامية، ويطبق في الجلسة 4 على مراجعة المخاطر والسيولة.

المشاركون المستهدفون

- المديرون التنفيذيون الذين يعتمدون المنتجات الإسلامية أو يديرون نافذة إسلامية داخل مؤسسة تقليدية.
- المديرون الماليون الذين يمولون عملياتهم عبر تسهيلات إسلامية أو صكوك.
- أعضاء مجالس الإدارة واللجان الذين يشرفون على الحوكمة الشرعية والمخاطر.
- قادة المخاطر والخزينة والامتثال الذين يختبرون الهياكل قبل الاعتماد النهائي.

تشمل البيئات المعتادة المصارف الإسلامية والتأمين وخزينة الشركات والمالية العامة.

مخرجات التعلم

1. سيكون المشاركون قادرين على تقييم مقترح تمويلي في ضوء المحظورات والشروط الأساسية للتمويل الإسلامي.
2. سيكون المشاركون قادرين على تشخيص توزيع المخاطر في عقود المرابحة والإجارة والمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع والوكالة.
3. سيكون المشاركون قادرين على بناء خريطة لهيكل الصكوك تربط الأصول والملتزمين وحقوق المستثمرين.
4. سيكون المشاركون قادرين على تحليل مراكز السيولة والمخاطر في مؤسسة مالية إسلامية.
5. سيكون المشاركون قادرين على ترتيب أولويات الفجوات في أدوار الحوكمة الشرعية والتقارير.
6. سيكون المشاركون قادرين على تبرير مراجعة المنتج والحوكمة أمام مجلس الإدارة أو اللجنة.

هيكل البرنامج

اليوم 1: مبادئ التمويل الإسلامي واختبارات العقود

ما الذي يجعل الترتيب التمويلي مقبولا وفق المبادئ الإسلامية؟

- اختبار تحديد الربا
- شبكة فحص الغرر والميسر
- قائمة فحص ارتباط التمويل بالأصول
- خريطة مبدأ تقاسم المخاطر
- دليل قراءة المعايير الشرعية الصادرة عن AAOIFI

اليوم 2: عقود التمويل وتشخيص المنتجات

من يتحمل أي مخاطر في كل عقد، وأين تنحرف المنتجات؟

- مقارنة عقدي المرابحة والإجارة
- ورقة توزيع الأرباح في المشاركة والمضاربة
- جدول مخاطر التسليم في السلم والاستصناع
- مراجعة شروط الوكالة
- قالب تشخيص المنتج

اليوم 3: هياكل الصكوك والإبلاغ

كيف يبنى الصك وتقدر مخاطره ويبلغ عنه؟

- خريطة هيكل الصك
- مراجعة الأصول والملتزمين
- مصفوفة حقوق المستثمرين
- مذكرة المعالجة وفق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن AAOIFI
- قائمة فحص جاهزية الإصدار

اليوم 4: الحوكمة الشرعية والمخاطر والسيولة

أي الضوابط تبقي المؤسسة الإسلامية متوافقة وسائلة؟

- خريطة أدوار الحوكمة وفق IFSB-10
- مراجعة خط رفع التقارير للهيئة الشرعية
- سجل وقائع مخالفة الأحكام الشرعية
- ورقة قراءة رأس المال والمخاطر وفق IFSB-15
- شبكة اختيار أدوات السيولة

اليوم 5: حزمة مراجعة المنتج والحوكمة لخط تمويل واحد

هل تتكامل الأدوات السابقة في مراجعة واحدة يستطيع المجلس العمل بها؟

- تطبيق قائمة فحص ارتباط التمويل بالأصول من الجلسة 1
- استخدام قالب تشخيص المنتج من الجلسة 2
- اختبار خريطة هيكل الصك من الجلسة 3
- فحص خريطة أدوار الحوكمة من الجلسة 4
- إنجاز حزمة مراجعة المنتج والحوكمة

المنهجية

يقوم البرنامج على تحليل الحالات من مواد جاهزة لخطي تمويل، أحدهما منتج تمويل عقاري للأفراد عبر نافذة إسلامية والآخر إصدار صكوك لشركة، ويضم كل منهما مقتطفات عقود وأوراق مجلس وتقارير مخاطر. يعمل المشاركون في مجموعات، ويختبر بعضهم قراءة بعض للعقود، ويدافعون عن استنتاجاتهم أمام زملاء يؤدون دور اللجنة.

- نشاط مقترح: تتبع الربح والخسارة في عقدي مرابحة وإجارة جنبا إلى جنب.
- نشاط مقترح: إعادة رسم هيكل صك لبيان من يتحمل مخاطر الأصل.
- نشاط مقترح: إحاطة مجلس افتراضي بثغرة في الحوكمة والمعالجة المقترحة.

المخرج الختامي

يعد كل مشارك حزمة مراجعة للمنتج والحوكمة لخط تمويل واحد. وتضم الحزمة تشخيصا للعقد وخريطة للهيكل وخريطة لأدوار الحوكمة ومذكرة عن السيولة وقائمة مرتبة بالإجراءات. وتستخدم في العمل لإحاطة لجنة الاعتماد، والتحضير لنقاش حول إدارة النافذة الإسلامية، وبيان مسار اتخاذ القرار للمدققين.

الأسئلة الشائعة

هل تناسب دورة التمويل الإسلامي المديرين الجدد على هذا المجال؟

نعم، إذ تدرس دورة التمويل الإسلامي العقود والحوكمة من المبادئ عبر حالات جاهزة. وتفترض أنك تراجع المنتجات المالية أو تعتمدها، دون دراسة سابقة للتمويل الإسلامي.

على أي معايير تقوم دورة التمويل الإسلامي؟

تقوم دورة التمويل الإسلامي على المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن AAOIFI، وعلى IFSB-10 للحوكمة الشرعية وIFSB-15 لكفاية رأس المال، وتطبق جميعها على حالات جاهزة.

كيف تستخدم حزمة المراجعة من دورة التمويل الإسلامي في العمل؟

تستخدم حزمة مراجعة المنتج والحوكمة لإحاطة اللجنة، واختبار هيكل جديد قبل اعتماده، وبيان كيف اتخذ قرار تمويلي.

بماذا يختلف التدريب على التمويل الإسلامي عن دورة المصارف التقليدية؟

يركز التدريب على التمويل الإسلامي على العقود المرتبطة بالأصول وتقاسم المخاطر والرقابة الشرعية، بينما تركز دورة المصارف التقليدية على الإقراض بالفائدة والتسعير والقرارات الائتمانية.